



لقد شكّل الحوار الاجتماعي مبدأً ومنهجاً، دعونا إليه منذ اعتلاء عرش أسلافنا المنعمين، مختلف
أحرف علاقات العمل وذلك باعتماده، ومأسسته، بوصفه اختياراً استراتيجياً لبلادنا التي أقرت منذ
دستور 1962 بالأصابع الاجتماعي لنظام الملكية الدستورية.

ومن هذا المنطلق، عملنا على توكيد وتصوير مكتسبات الحوار الاجتماعي المحققة على عهد
والدنا الراحل، جلالة الملك الحسن الثاني لهيب الله نراه، حيث حدد، رحمة الله عليه، خطابه
السامي يوم 16 ماي 1995، إضمار وفلسفة الحوار الاجتماعي وأهدافه، مركزاً على أهمية التشاور
المستمر بين الفرقاء الاقتصاديين والاجتماعيين بهدف الوصول إلى تحقيق شراكة حقيقية تضم
كلاً من المقاولات والنقابات العمالية.

وكان قرار تنصيب المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي نص عليه دستور 1996 من ضمن
القرارات الإستراتيجية التي اتخذناها. كما دعونا، في مناسبات متواترة، الحكومات المتعاقبة إلى
الاهتمام بالتشاور بين الأحراف الاجتماعية وتبني مقاربات ملائمة لتأسيس وتنظيم العلاقات
المهنية، والسهر على تعزيز وتصوير آليات وأنساق الحوار الاجتماعي.

وتفعيلاً لهذا التوجه، بادر المشرع، في ضوء توجيهاتنا، بوضع ترسانة قانونية هامة، تم على إثرها
إحداث مجموعة من آليات التشاور والمفاوضة والتوفيق وحل النزاعات، كما أنشئت عدة مجالس
ولجان لتفعيل الحوار بين الأحراف الإنتاج.

وهكذا، تعززت المنظومة الوضعية للحوار الاجتماعي بمختلف آليات الحوار والمفاوضة الجماعية
المنصوص عليها في مدونة الشغل، وبوثائق مرجعية هامة، كالميثاق الاجتماعي الذي أعده المجلس
الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، والذي يعتبر أيضاً فضاء للحوار بين الأحراف علاقات العمل
غير أن نجاعة آليات الحوار الاجتماعي لا تقاس بوجودها ومدى انتظام عملها، وإنما بما تنتجه
من آثار ملموسة على مستوى الممارسة اللائقة، وتحقيق السلم الاجتماعي والنمو الاقتصادي
والتنمية المستدامة والدمجة لمختلف فئات المجتمع، وبلوغ العناية المثلى وهي تحقيق العدالة
الاجتماعية.



ومن ثم فإن أحد التحديات الأساسية التي تهم مختلف الأصراف المعنية بالحوار الاجتماعي، تتمثل في كيفية الانتقال إلى جيل جديد من منظومات هذا الحوار

حضرات السيدات والسادة،

لا يفوتنا التذكير بأن دستور بلادنا قد تضمن ما يترجم تطلعاتنا المشتركة إلى تقديم إجابات واقعية وفعالة عن هذا التحدي العملي، وأن العديد من مقتضياته توفر فرصاً ثمينة يتعين استثمارها بذكاء وابتكار من قبل المشرع، وأصراف علاقات العمل، ومجالس الجماعات الترابية، والمجتمع المدني، من أجل مأسسة متقدمة للحوار الاجتماعي، مأسسة يتعين أن تشكل أحد مكونات نموذجنا الوهسي للعدالة الاجتماعية.

ونشير بشكل خاص إلى المهام والأدوار الدستورية للمنظمات النقابية للأجراء، والغرف المهنية والمنظمات المهنية للمشغلين، والالتزام الإيجابي للسلطات العمومية بالعمل على تشجيع المفاوضة الجماعية وإحداث هيئات للتشاور، قصد إشراك مختلف الفاعلين الاجتماعيين في إعداد السياسات العمومية وتفعيلها وتنفيذها وتقييمها.

كما لا يفوتنا التذكير في هذا الصدد باختصاص مجال القانون بالتشريع في ميادين علاقات الشغل، وبالاختصاصات الجديدة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وكذا بالآليات التشاركية للحوار والتشاور المحدثة لدى مجالس الجهات والجماعات الترابية، ومنها الهيئة الاستشارية المحدثة بشراكة مع الفاعلين الاقتصاديين بالجهة، والتي تهتم بدراسة القضايا الجوهرية ذات الصلة بالاقتصاد، وفقاً لما هو منصوص عليه في القانون التنظيمي المتعلق بالجهات.

غير أن استثمار هذه الفرص على الوجه الأمثل، يتوقف على تقديم إجابات ملائمة على عدد من الأسئلة العملية: كيف يمكن استثمار نجاحات وكذا إخفاقات المنظومة الحالية للحوار الاجتماعي من أجل الانتقال إلى منظومة جديدة؟ وكيف يمكن تحقيق تكامل الأدوار بين مختلف آليات الحوار الاجتماعي الموضوعاتية، والقضائية والترابية؟ وكيف يمكن تقوية القدرة الاستباقية لآليات المواصلة عبر الحوار الاجتماعي في سياق متسم ببروز نماذج جديدة من علاقات العمل وقضايا جديدة تتجاوز نزاعات العمل الكلاسيكية، وتقوي الطلب المجتمعي المشروع بخصوص الولوج إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، على المستويين الوهسي والترابي؟



إن الإجابات عن هذه الأسئلة التي تشكل، ولا شك، موضوعا لتفكيركم، ينبغي أن تستحضر أربعة رهانات ذات ارتكاز وثيق ببناء النموذج المغربي للعدالة الاجتماعية.

ويتمثل الرهان الأول في مأسسة آليات حوار اجتماعي، مبسطة في مسكنتها، واضحة في منهجيتها، شاملة لأصرفها، منتظمة في انعقادها، ذات امتدادات ترابية واضحة، وأدوار متكاملة، وقدرة استباقية، ونفس استشرافي، وذات قدرة أيضا على الوصاية، ليس فقط في القضايا الكلاسيكية لعلاقات العمل، وإنما أيضا في مختلف القضايا المتعلقة بمنظومة العمل اللائق بمفهومها الواسع. ويستلزم ذلك من الناحية المنطقية التفكير في معالم المنظومة الجديدة للحوار الاجتماعي كإحدى آليات الديمقراطية التشاركية وكأحد مرتكزات السلم الاجتماعي.

أما الرهان الثاني، فيتمثل في ضرورة توسيع موضوعات الحوار الاجتماعي لتشمل قضايا جديدة، تعتبر من صميم انشغالات جلاتنا، ومن صلب الالتزامات الدستورية والاتفاقية لبلادنا، وهي قضايا المساواة الفعلية ومكافحة التمييز بين الجنسين في مجال العمل والقضاء بالفعل على تشغيل الأطفال، ومع ضمان شروط العمل اللائق للأشخاص ذوي الإعاقة، وتأهيل القطاع غير المهيكل لتوسيع مجالات وفرص العمل اللائق.

ويتمثل الرهان الثالث في ضرورة بناء المنظومة الجديدة للحوار الاجتماعي باستحضار متطلبات المساواة بين الجنسين، ومقاربة حقوق الإنسان، والالتزامات لبلادنا بمقتضى اتفاقيات منظمة العمل الدولية، ومتطلبات التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ذلك أنه ينبغي للمنظومة الجديدة للحوار الاجتماعي أن تستحضر بشكل خاص أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالقضاء على الفقر وتحقيق المساواة بين الجنسين وتعزيز النمو الاقتصادي المصروح والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع. كما ينبغي استثمار ما أنتجته منظمة العمل الدولية من إسهامات قيمة في مجال مأسسة الحوار الاجتماعي وكذا المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

أما الرهان الرابع، فيتمثل في اعتبار مأسسة الحوار الاجتماعي مدخلا أساسيا لتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة.



إن استحضار هذه المتطلبات، ليس فقط ضروريا لضمان التماسك المنهجي والمؤسسي للمنصومة الجديدة للحوار الاجتماعي، وإنما يندرج في صلب المسار الذي تنهجه بلادنا بكل عزم من أجل الانتقال إلى نموذج تنموي مستدام، منصف وشامل يحقق العدالة الاجتماعية ومقومات العيش الكريم بوصفهما مرتكزات أساسية لإرساء دعائم مجتمع متضامن على النحو الذي أقره تصديق دستور مملكتنا.

حضرات السيدات والسادة،

إننا ندعو مجلس المستشارين إلى متابعة مسار البناء التشاركي للنموذج المغربي للعدالة الاجتماعية، عبر تنظيم حوارات ومنتديات واستشارات قطاعية وموضوعاتية مع كل الفاعلين المعنيين، واستثمار حصيلة هذه الأعمال في إعداد الدورات المقبلة لهذا المنتدى البرلماني وفي الختام، ندعو بالنجاح لأشغال هذا المنتدى البرلماني للعدالة الاجتماعية، ونتمنى لمثلي البرلمانات والمنظمات والمؤسسات الدولية والخبراء القادمين من الخارج، مقاما كهيبا على أرض المملكة المغربية، داعين للجميع بكامل النجاح التوفيق والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته."